

السلطة السياسية في بلدان المغرب وهاجس البحث عن الشرعية مقاربة توثيقية جينيالوجية

الاستاذة: هوارية بطيب *

جامعة معسكر

Abstract:

In the Islamic world, it is necessary to search for an argument that will legitimize its existence and make the new authority accepted by the general public on the one hand, and the scholars on the other, however this argument might allow it to extend its sovereignty and practice to all the powers and functions that are due to it. In the Islamic Maghreb, and during the (6th H/13th AD) there were states, provinces in fact, that were under the rule of Almohad Caliphate (1121-1269), the common principal among these emerging states is that they were under the mandate of weak Caliphate, the absence of central authority had encourage the separation of each state, with different forms and manifestations.

Keywords: Islamic Maghreb, legitimacy, Nobel genealogy, Islamic political theory, Genealogy.

جرت العادة في أعراف الدول - حديثة التأسيس - في العالم الاسلامي ضرورة البحث عن المصوغات التي ستضفي الشرعية على وجودها وقبولها لدى عامة الناس من جهة والعلماء من جهة أخرى، مما يسمح لها ببسط سيادتها مع الممارسة لكامل الصلاحيات والوظائف الاحق بها والواجبة عليها. وفي المغرب الاسلامي وخلال القرن 6هـ/13م كان هناك دول أو بالأحرى كيانات سياسية ذات نفوذ في إطار تبعيتها للخلافة الموحدية (1121-1269م)، فالقاسم المشترك بين هذه الدول الناشئة هي أنها كانت ولايات تابعة للموحدين، وأمام ضعف السلطة المركزية جاءت حتمية انفصال كل ولاية عنها، أما مظاهر وأشكال استقلالها فجاءت متباينة.

زيادة على ما أضافته على نفسها من كونها من أصول لا يحق لسواها أمامه في الترشح للملك وهو الأصل العربي القرشي الذي يعتبر من أهم شروط الترشح للإمامة لورود النص فيه والإجماع،¹ وقد ساهم في الترويج وإحراق هذا النسب بهم بعض كتاب ونسابة (المتخصصون في علم الانساب أو الجينيالوجيا) هذه الدول. فالحفصيون في الشرق (1229-1574م) يلحقون نسبتهم إلى عمر بن

*- هوارية بن الطيب، أستاذة مساعدة بقسم التاريخ جامعة معسكر، متخصصة في العلاقات بين بلدان المغرب الاسلامي وماليك أوروبا

الخطاب بن نفيل بن عبد العزي بن رياح بن عبد الله بن قرط بن رزاح بن عدي بن كعب ثاني خلفاء الراشدين،² وأورد هذا النسب الكاتب المؤرخ علي محمد بن أحمد بن نخيل الذي توفي قبل تأسيس الدولة الحفصية بحوالي تسع سنين أي في سنة (618هـ/1221م)³ قد أخذ من تاريخه الكثير من المؤرخين الذين ظهروا من بعده أمثال التيجاني في الرحلة (718هـ/1318م)، ابن خلدون في العبر (808هـ/1405م)، والزرکشي في تاريخ الدولتين (انتهى الكتاب عند سنة 882هـ/1477م)، وغيرهم آخرين ممن أرخوا للدولة الحفصية نقلا عن هؤلاء. وقد ثبت هذا النسب لديهم على الشكل الآتي: أبي زكريا يحيى بن أبي محمد بن أبي حفص عمر بن يحيى بن محمد بن وانودين بن علي بن أحمد بن والال بن إدريس بن الخالد بن اليسع بن إلياس بن عمر بن وافق بن محمد بن محمد بن محبة بن كعب بن محمد بن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.⁴

أما بني عبد الواد الذين أسسوا الدولة الزيانية بالوسط (1235-1554م) فيرجعون نسبتهم وأصولهم إلى القاسم من بني الحسن بن محمد بن القاسم بن ادريس الثاني بن ادريس الأول آخر حكام الدولة الإدريسية،⁵ وقد تم تثبيت هذا النسب على الشكل الآتي: يغمراسن بن زيان بن ثابت بن محمد بن زيدان بن يندوكسن بن طاع الله علي بن يمل بن برجى بن القاسم بن محمد بن عبد الله بن ادريس⁶ ويعلى يحيى بن خلدون (780هـ/1378م) فرضيته على أن الحسن بن محمد بن القاسم لم يقتل! إنما أجاز من البحر سنة 325هـ/936 وقد اقترق بنيه من بعده فكان منهم القاسم بن محمد بن ادريس الذي تزوج من إحدى بناتهم، وقد ذكر ما مفاده أن هذا النسب عرف بشهادة السماع فلا شهادة أعدل من الأصل المتواتر بين شيب وشبان ورؤساء والمرؤوسين والرجال والنساء من بني عبد الواد، وهم أعرف بأصولهم وصحة منتهاه الهاشمي فالنهار في قوله لا يحتاج إلى دليل.⁷

بينما يرجع نسابة بني مرين أصولهم إلى العرب الصرحاء ويتصل لديهم هذا النسب على النحو التالي: يعقوب بن عبد الحق بن محيو بن أبي بكر بن حمامة بن محمد بن ورزير بن فجوس بن جرماط مرين بن ورتاجن بن ماخوخ بن جدبج بن فائن بن يدر بن عبد الله بن ورتيب بن المعز بن ابراهيم بن سبيح بن واسين بن يصليتن بن مسرى بن زاكيا بن ورسيك بن زنات بن جانا بن يحيى بن تمزيت بن ضريس وهو جالوت ملك البربر ابن رجيج بن مادغيس الأبتن بن بر بن قيس عيلان بن مضر بن نزار بن معد

بن عدنان، وقد أورد هذا النسب أبي زرع الفاسي نقلا عن الفقيه أحمد بن علي الملياني (ت715هـ/1315م)⁸ من تقييد لهذا الأخير وقف عليه بخط يده.⁹

رغم أن إثبات أو بطلان صحة هذه الأنساب ليس مجاله هذه الدراسة في حد ذاته، إلا أنه من الضروري معرفة العلاقة بين قيام هذه الدول ومحاوله إلحاق نسبها بالنسب الشريف طوعا أو كرها - رغم أن القول الراجح هو أن كل الأنساب شريفة بما تقدمه من أعمال خيرة- وإذا كان جزء من هذه الأهمية قد تم فكها من غير واحد من المؤرخين الذين ربطوا بين ادعاء النسب وشرعية الحكم،¹⁰ إلا أن العلاقة بين ادعاء النسب ونشوء هذه الدول (الحفصية، الزيانية، المرينية) التي عملت منذ البداية على توحيد بلاد المغرب تحت رايتها، وقودتها كانت الدولة الموحدية التي أسست على أنقاضها، كان يجب أن يؤسس له منذ البداية بإثبات النسب كمرحلة أولى، وبالبيعة كمرحلة ثانية.

لكن واقع الحال اثبت أن هذه الدول ورغم مجهودات نسابتها ومؤرخيها في إلحاق الأنساب الشريفة بها لإضفاء الفوقية دون غيرها إلى أن أضحت هذه القوى الثلاثة متساوية في هذه الجزئية بالتحديد فما عادت أنسابها لها تأثير يذكر في ميزان العلاقات الدولية بين هذه الدول الثلاثة، وقد عارض هذه الافتراضات بعض المؤرخين المعاصرين لهذه الدول وحتى الذين كانوا يحسبون عليهم أمثال ابن خلدون الذي فند في مواضع مختلفة من كتابه صحة أنسابهم تارة بلغة صريحة وتارة بشيء من اللباقة السياسية مع أن آراء ابن خلدون كانت تتحكم بها هي الأخرى مجموعة من العوامل-ذكرها هو نفسه في سيرة حياته- مما يجعلها قابلة للنقاش.¹¹

وإذا كان ابن خلدون قد لمح إلى عدم صحة فرضية انتساب بني مرين-الذين أسسوا الدول المرينية في الغرب (1244-1465م)- للبيت العربي بقوله: "قد يتشوف كثير من الرؤساء على القبائل والعصائب إلى أنساب يلهجون بها إما لخصوصية فضيلة كانت في أهل ذلك النسب من شجاعة أو كرم أو ذكر قد اتفق، فينزعون إلى ذلك النسب ويتورطون بالدعوى في شعوبه، ولا يعلمون ما يوقعون فيه أنفسهم من القدح في رياستهم والطعن في شرفهم، وهذا كثير في الناس فمن ذلك ما يدعيه زناتة جملة أنهم من العرب..."¹² فإنه رد وبقوة وفي مواضع مختلفة من مؤلفه على مزاعم بني عبد الواد في نسبتهم للقاسم من بني ادريس في قوله: "... وكذلك ما يدعيه أبناء زيان ملوك تلمسان من بني عبد الواحد أنهم من ولد القاسم بن ادريس، ذهابا إلى ما اشتهر في نسبهم أنهم من ولد القاسم... ثم يدعون

أن القاسم هذا هو القاسم بن ادريس أو القاسم بن محمد بن إدريس ولو كان ذلك صحيحا فغاية القاسم هذا أنه فر من مكان سلطانه مستجيرا بهم، فكيف تتم له الرياسة عليهم في باديتهم؟...¹³ وفي موضع آخر يذكر أن القاسم الذي يدعي بني عبد الواد نسبتهم له هو محمد بن أحمد بن القاسم بن محمد بن أحمد من بني محمد بن سليمان أخ إدريس الأكبر الذي ملك تلمسان في أواخر القرن الثاني هجري.¹⁴

بينما كان رده على مزاعم الحفصيين في هذه المسألة أكثر دبلوماسية حيث ذكر: "ويظهر أن هذا النسب القرشي وقع في المصامدة والتحم بهم واشتملت عليه عصبيته شأن الأنساب التي تقع من قوم إلى قوم وتلتحم بهم"¹⁵ وإذا رجعنا إلى مدلول التحام الأنساب بالمواقعة فهو يفسرها في مقدمته باختلاط الأنساب الذي يكون إما بالقرابة أو الحلف أو الولاء أو الاستجارة، وهذا القول في حد ذاته لا يشكك في صحة نسبهم ولا يؤكدها،¹⁶ وكان ابن فضل الله العمري (749هـ/1348م) قد أنكر نسبتهم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه قائلا: "... ومن أهل النسب من ينكر ذلك فمنهم من يجعله من بني عدي بن كعب رهط عمر وليس من بني عمر، ومنهم من يقول بل من هنتاتة ليسوا من قبائل العرب في شيء".¹⁷ وقد مال إلى رأي ابن الفضل العمري القلقشندي (ت861هـ/1456م) الذي أدرج قول ابن الفضل في كتابه نهاية الإرب، وفي الصبح الأعشى.¹⁸ ومهما كانت خلفية كتاب رسائل الديوان لدى سلاطين المالك بمصر التي كانت تبطن عدم الاعتراف بشرعية الدولة الحفصية في تمثيل الخلافة الإسلامية بعد سقوط الخلافة العباسية في بغداد (656هـ/1258م)، فإنه في كل الأحوال يعبر عن رأي راجح في تلك الفترة وهو التشكيك في صحة نسبهم القرشي.¹⁹

كما كان لظهور هذه الدول الثلاثة على مستوى الساحة السياسية الإقليمية الأثر الكبير في إضفاء معطى جديد ساهم في دفع العلاقات السياسية بين هذه الدول وفي ضمان تنوعها وثرائها في إطار تنظيمي تحكمه الأعراف الدولية آنذاك ولعل من أهم هذه الأعراف هي مسألة البيعة! البيعة في مفهومها العام تحمل معنى العهد بالطاعة والولاء،²⁰ لكن في ميزان العلاقات الدولية في تلك الفترة نجد مدلولاتها تحدد بنوع العلاقة التي ستبنى بين الأطراف الدولية لذلك لا يمكن الحديث عنها إجمالا فكل دولة يحدد عندها المعنى بحسب طابع هذه العلاقة وهي تتخذ أشكالا بمعانيها المتباينة، وإذا تتبعنا بإمعان مصادرها التاريخية فهي توظف هذا المدلول مع إعطاء مؤشرات لتحديد مفاهيمه في إطار أحداثه التاريخية.

فهي إن كانت قد اتخذت شكل التبعية، فهي تحمل أيضا معنى الاعتراف بالدولة المستحدثة وبقبول التعامل معها دبلوماسيا وما يتبع ذلك من معاملات رغم أن الوجود السياسي لهذه الدولة ليس مقرونا باعترافها ويدخل في هذا الإطار البيعة التي قدمت للحفصيين من طرف بعض أمراء الأندلس.²¹ كما يمكن إجمال تحت هذا المفهوم -أي مفهوم الاعتراف- التبادلات الدبلوماسية التي تمت بين دول المغرب الإسلامي وغيرها من دول الإقليم كمالك النصارى، والمماليك بمصر.²²

مصطلح البيعة وظف أيضا في تحديد نوع العلاقات السياسية بين دول المغرب الإسلامي منذ بداية تأسيسهم لكيانهم السياسي فالمؤرخون أشاروا إلى أن أبي زكريا الحفصي بعد توطيد أركان دولته مد بصره لتوحيد بلاد المغرب تحت لوائه مدفوعا بفكرة أن الحفصيين هم الورثة الشرعيين للدولة الموحدية المهدوية التي لم يستطع خلفائها المتأخرين الحفاظ على ثوابتها، كما كان يرى أيضا بعين الاقتناع أن مراكش هي مهد قبائل المصامدة وهناتة منهم كانت أساس دولتها، لذلك لم يجد أي حرج في طلب البيعة من بني عبد الواد، وبني مرين.²³ والبيعة التي كان يقصدها كانت واضحة هي بيعة ولاء وطاعة بدليل أن يغمراسن بن زيان لما امتنع عن الإجابة على مطلبه ساق له جيوشه واقتحم عليه داره وشرده عن مملكته، وكان هذا الاجتياح من الحفصيين هو أول اجتياح لبلاد المغرب الأوسط الذي تم بتاريخ 639هـ/1241م.²⁴ والغريب أنه رغم قوة بني عبد الواد وصلابة جيوشهم وحادثة عتادهم الحربي -بالنسبة لذلك الوقت- فقد استمروا طوعا أو كرها في تقديم البيعة²⁵ لكل من ينصب على عرش الدولة الحفصية بتونس بالتواتر ولم يتخذوا الألقاب الملوكية.²⁶ أما بني مرين فقد كانت استراتيجيتهم مختلفة تماما فهم أعلنوا البيعة للحفصيين سنة 646هـ/1248م على يد أبي يحيى بن عبد الحق (642هـ-656هـ/1244-1258م) ليس رضوخا إنما كان ربحا للوقت فجموع القبائل التي كان يتكون منها المغرب الأقصى لم تكن لترضى بزعامتهم بوجود الموحدين وقبيل المصامدة بين أظهرهم،²⁷ فجاءت بيعتهم للحفصيين على أساس أنهم ينوبون عنهم في الحكم إلى حين إمساحهم بزمام الأمور.²⁸

مع ذلك فما يراه الحفصيين من بيعة هؤلاء من رضوخ وتبعية فهي عند بني مرين وبني عبد الواد ما هي إلا تحالف يغطيه بروتوكول التبعية كذكره في الخطبة والدعاء له وتقديم الهدايا التي تكون في الغالب متبادلة، لأن ابن خلدون وغيره من المؤرخين الذين تعرضوا إلى هذه الجزئية لم يهملوا ذكر

تفاصيل مهمة عن الدور الذي بذله الحفصيين في تقديم مساعدات عسكرية هامة وتمويلات لا يستهان بها حتى تتمكن جيوش يعقوب بن عبد الحق من هزيمة الجيوش الموحدية بقيادة أبي دبوس ودخول مراكش سنة 668هـ/ 1263م،²⁹ وبعد فترة وجيزة بعد هذا الانتصار لم يجد يعقوب أي حرج في إبطال هذه البيعة، واقتصر الأمر على التبادلات الدبلوماسية من إيفاد الوفود والرسول وتقديم التهاني أو التعازي والإتحاف بالهدايا³⁰ وما إلى ذلك مما هو متعارف عليه بين الدول الصديقة، ويظهر أن الحفصيين رضوا بهذا القدر من التعامل لا لشيء إنما لوجود حاجز قوي يمنع أي تجاوز للمرينيين على حسابهم وهو وجود بني عبد الواد الذين استمروا على بيعتهم إلى غاية سنة 698هـ/ 1298م التاريخ الذي قرر فيه عثمان بن يغمراسن إبطالها³¹ بسبب تحالف محمد بن الواثق المعروف بأبي عصيدة مع خصمه يوسف بن يعقوب الذي كان محاصرا لتلسان، والحقيقة أن بني عبد الواد قد أعطوا بيعتهم للحفصيين خوفا من تحالفهم مع المرينيين ضدهم وبما أن هواجسهم قد تحققت فتم إبطال البيعة، وكذلك لوجود حلفائهم من أمراء بجاية الذين كانت تربطهم ببني عبد الواد في هذه الفترة عرى المصاهرة.³²

وإذا كان المرينيون قد تلقوا دعما ماديا وعسكريا للإطاحة بالنظام الموحد والسيطرة على حضرته مراكش، فإن هذا الأمر لم يتم فعليا حينما اصطدم بني عبد الواد بجيوش السعيد الموحد وهي تشن حملتها التأديبية ضدهم بسبب صرف دعوتهم عنها إلى الحفصيين سنة 646هـ/ 1248م فالمصادر التاريخية لم تشر إلى وجود تعاون عسكري بين أبي زكريا الحفصي ويغمراسن بن زيان لطمس الوجود الموحد بالمغرب الأوسط.³³

كما أن الحفصيين لم يكن لهم أي نوع من التدخل في شؤون بني عبد الواد بخصوص علاقاتهم مع المرينيين التي زادت توترا وحدة حول مناطق النفوذ الاستراتيجية نقصد فاس³⁴ وسجلماسة وما تمثله هذه المدن من دور هام في التجارة الداخلية الخارجية باعتبارهما وتلسان³⁵ محطات رئيسية لشحن وتفريغ السلع ومراكز للمبادلات التجارية بكل أصنافها.³⁶ فبني عبد الواد منذ وجودهم كقوة فاعلة ببلاد المغرب الإسلامي عملوا على توسع في الجهة الغربية من مملكتهم على حساب المناطق التي أضحت محل تنافس بينهم وبين المرينيين ولتحقيق ذلك لم يتوانوا في التحالف مع الموحديين القابضين بمراكش -وذلك قبل السيطرة عليها من قبل المرينيين- لإضعافهم وكسر مخططهم الرامي إلى توحيد بلاد

المغرب الأقصى تحت سلطتهم، بل الأكثر من ذلك عملوا على عدم تمكينهم من السيطرة على مدن الرئيسية التي كانت تمثل مراكز العبور التجارية والتي كانت تعتبر محور التقاء القوافل القادمة من الشمال والأخرى القادمة من بلاد السودان التي كانت تأتي في الغالب المحملة بالملح و التبر والعبيد.³⁷

¹ - أما النص فهو ما ورد في صحيح البخاري من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن هذا الأمر في قریش لا يعاديه أحد إلا كبه الله على وجهه ما أقاموا الدين" أيضا ما رواه الإمام أحمد في مسنده عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله: "الأمّة من قریش ولهم عليكم حق ولكم مثل ذلك". أما الإجماع فهو إجماع يوم سقيفة بني ساعدة حيث بويع لخليفة رسول الله أبي بكر الصديق والحجة كانت قول رسول الله صلى الله عليه وسلم. ينظر: بن العربي، أبي بكر. (2006م). العواصم من القواصم. تحقيق: الخطيب، محب الدين. ط1، بيروت: دار ابن حزم. ص37. /الماوردي، أبي الحسن. (1985). الأحكام السلطانية والولايات الدينية. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. ص6.

² - بن أبي يعقوب، أحمد. تاريخ يعقوبي. ج2. بيروت: دار صادر. ص139. /الحافظ، الذهبي. العبر في خبر من غير. تحقيق: أبو هاجر محمد، زغلول. ج1. بيروت: دار الكتب العلمية. ص13، 20.

³ - ابن نخيل: هو أبا عبد الله محمد بن أحمد بن نخيل العالم الفاضل كان يتمتع بخصال حميدة وبالذكاء والفطنة، عينه على خطة الكتابة والى إفريقية أبي محمد بن أبي حفص سنة 603هـ/1206م، وقد أجمع من أتى على ذكره أنه كان مشهود له بالجد وحسن الوساطة مع حسن التدبير وقد رتب الأجناد وأصلح الأحوال، واخترع زمام التضييف للوفود، كما كان يجلس كل يوم سبت لمسائل الناس. قتل سنة 618هـ/1221م من طرف والى إفريقية أبو العلا ادريس بن يوسف بن عبد المؤمن الذي عين خلفا لابن أبي حفص المتوفى، وقد نكل أبي العلا بأولاد أبي محمد بن أبي حفص وتقبض على كاتبه ابن النخيل وعلى أخويه أبي بكر ويحيى وستصفي أموالهم وصادر ممتلكاتهم، ويذكر ابن خلدون أن نكبته كانت بسبب مواقفه التي يظهر أنها أثارت حفيظة المستنصر الخليفة الموحد فأمروا إليه أبي العلا لقتله هو وأخيه يحيى بينما أبي بكر ظل معتقلا بمهدية. ينظر: ابن خلدون. تاريخ العبر. المصدر السابق. ج6، ص374، 377. /الزركشي. تاريخ الدولتين. المصدر السابق. ص18.

⁴ - ابن خلدون. تاريخ العبر. المصدر السابق. ج6، ص371. /الزركشي. تاريخ الدولتين. المصدر السابق. ص24. /ابن الشماع. الأدلة البنية. المصدر السابق. ص48.

⁵ - للزيد من المعلومات حول الدولة الإدريسية ومنتهاها ينظر: ابن عذاري، المراكشي. (2013). بيان المغرب في اختصار اخبار ملوك الأندلس والمغرب. تحقيق: عواد، بشار - عواد، محمود بشار. ط1. تونس: دار الغرب الإسلامي. ج1. ص118، 220. /ابن خلدون. تاريخ العبر. المصدر السابق. ج3، ص269. /ج4، ص16. /ابن الأثير. الكامل في التاريخ. عمان: بيت الأفكار الدولية. تقديم: الكرمي، أبو صهيب. بدون تاريخ الطبع. ص855.

⁶ - بن خلدون، يحيى. بغية الرواد. المصدر السابق. ج1، ص101، 102. /التنسي - نظم الدر والعقيان. المصدر السابق. ص109.

⁷ - نفس المصدر. ج1، ص103.

⁸ - الملياني، أحمد بن علي: لقد تم الإشارة إلى هذه الشخصية في المبحث الأول من الفصل الأول. ينظر الهامش ص

⁹ - الفاسي، أبي زرع. الذخيرة السنوية. المصدر السابق. ص14 /الفاسي، أبي زرع. الأنيس المطرب. المصدر السابق. ص365.

¹⁰ - ابن خلدون. (1993) المقدمة. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. ص105.

¹¹ - لقد تقلد ابن خلدون وظائف مهمة في بلاط هذه الدول، وقد كان من أهم شهود المؤامرات السياسية التي كانت تحاك داخل هذه الدول وبينها، خاصة في عهد أبي حمو الثاني (760-791هـ/1358-1388م) صاحب المغرب الأوسط وعبد العزيز أبي فارس المريني (767هـ-1365/774-1372م) وأبي العباس أحمد صاحب تونس (772هـ-796هـ/1370-1393م) وقد كان ابن خلدون في كثير من الأحيان طرفا فيها مما اضطره والظروف السياسية المتعقبة إلى الهجرة نحو الإسكندرية التي وصلها في حدود سنة 784هـ/1382م. ينظر: ابن خلدون. (2004). الرحلة. تحقيق: بيروت: دار الكتب العلمية، ص199، 72. /التازي، عبد الهادي. ابن خلدون سفيرا. مجلة المناهل (تصدرها وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية بالمغرب). العدد: 16، السنة 1979. ص134.

¹² - ابن خلدون. المقدمة. المصدر السابق. ص105.

¹³ - ابن خلدون. المقدمة. المصدر السابق. ص105.

¹⁴ - ابن خلدون. تاريخ العبر. المصدر السابق. ج4، ص23. / ابن عذاري. بيان المغرب. المصدر السابق. ج1، ص221. /الميلي، مبارك بن محمد. تاريخ الجزائر في القديم والحديث. تقديم: ميلي، محمد. الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية. ج2، ص102.

¹⁵ - ابن خلدون. تاريخ العبر. المصدر السابق. ج6، ص371.

¹⁶ - ابن خلدون. المقدمة. المصدر السابق. ص104.

¹⁷ - العمري، ابن الفضل. (1988). التعريف بالمصطلح الشريف. ط1. تحقيق: شمس الدين، محمد حسين. بيروت: دار الكتب العلمية. ص41.

¹⁸ - القلقشندي، أبي العباس أحمد بن علي. نهاية الإرب في معرفة أنساب العرب. بيروت: دار الكتب العلمية. بدون تاريخ الطبع. ص126. /القلقشندي، أبي العباس أحمد بن علي. (1915). صحح الأعشى في صناعة الإنشاء. ط1. القاهرة: المطبعة الأميرية. ج7، ص377.

¹⁹ - بن ميلاد، لطفي. إفريقية والمشرق المتوسطي. المرجع السابق. ص93 / محمد سهيل، طقوش. (2010). تاريخ المالك في مصر والشام. ط3. بيروت: دار النفائس. ص211.

²⁰ - ابن خلدون- المقدمة. المصدر السابق. ص164.

²¹ - أرسل أمير بلنسية (Valence) أبو جميل زيان بن أبي الحملات بن مردنيش إلى أبي زكريا وفده الذي يترأسه الكاتب الفقيه أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر بن الأبار القضاعي وقد وصلوا تونس أواخر رجب من سنة 635هـ/3-1238م، وتذكر المصادر العربية أن هذا الوفد جاء ليقدم بيعة أهل بلنسية لأبي زكريا الذي احتفى بها كثيرا، ويطلب مساعدات عاجلة قبل أن تتمكن جيوش النصارى بقيادة خايم الفاتح (Don Jayme le conquérant) ملك أروغونة (Aragon) من الاستيلاء عليها، وبالفعل هب أبي زكريا لمساعدتهم وقد تمثلت هذه الإمدادات في المؤن والطعام والأسلحة والمال الذي قدر ب مائة ألف دينار حملت في سفن شرعية بلغت 18 سفينة، وما كادت تصل إليهم حتى طوقت جيوش خايم وحلفائه بلنسية بحصار شديد ابتداء من رمضان 635هـ/4-1238م وانتهى بسقوطها في أيديهم 16 صفر 636هـ/يوم 28 سبتمبر 1238م. ينظر: ابن خلدون- تاريخ العبر. المصدر السابق. ج6، ص385، 388. / الزركشي - تاريخ الدولتين. المصدر السابق. ص27، 28. /

LAVALLEE, JOSEPH. / GUEROUlt, ADOLPHE. - *Espagne*. Firmin Didot Frères, Editeurs. France. P314, 315.

وكذلك البيعة التي تقدم بها أبو عبد الله محمد بن يوسف بن محمد بن نصر أمير غرناطة (Grenade) (635-671هـ/1238-1272م) إلى أبي زكريا حين أوفد عليه أبي بكر بن عياش من مشيخة مالقة (Malaga) يطلب مساعدته فيبعث إليه أبي زكريا بالأموال والعتاد الحربي، ويذكر ابن خلدون أن بني الأحمر خلعوا بيعة الحفصيين بعد وفاة أبي زكريا سنة 646هـ/1248م ولكن العلاقات بين الطرفين ظلت ودية وتكسوها المجاملات. ينظر: ابن خلدون- تاريخ العبر. المصدر السابق. ج6، ص397. / ابن الخطيب- اللوحة البدرية. المصدر السابق. ص ص 45، 51.

- ²² - يوجد نصوص مهمة من هذه الرسائل نقلها صاحب الصبح الأعشى. ينظر القلقشندي - صبح الأعشى. المصدر السابق. ج7، ص 376. / فؤاد، مصطفى أحمد. (1997). القانون الدولي العام (القاعدة الدولية). الاسكندرية: دار الجامعية للنشر. ص 345.
- ²³ - ابن خلدون- تاريخ العبر. المصدر السابق. ج6، ص 381. / عبد الواحد، المراكشي. المعجب. المصدر السابق. ص 245.
- ²⁴ - نفس المصدر. ج6، ص 391. / ج7، ص 107.
- ²⁵ - ينظر نماذج من رسائل البيعة في الملحق رقم 1.
- ²⁶ - ابن خلدون- تاريخ العبر. المصدر السابق. ج7، ص 120.
- ²⁷ - وهذا ما يفسر خلع مشيخة فاس لأبي يحيى بن عبد الحق وقتل السعود بن خرباش عامله بها سنة 647هـ/ 1249م بعد سماعهم ببيعة المرتضى الموحدى بمراكش. ينظر: ابن أبي زرع، الفاسي. الذخيرة السنوية. المصدر السابق. ص 74.
- ²⁸ - الناصري، أبو العباس. الإستقصا. المصدر السابق. ج1، ص 28. / ابن أبي زرع، الفاسي- الذخيرة السنوية. المصدر السابق. ص 72.
- ²⁹ - ابن خلدون. تاريخ العبر. المصدر السابق. ج6، ص 397.
- ³⁰ - ابن خلدون. تاريخ العبر. المصدر السابق. ج7، ص 240.
- ³¹ - يذكر ابن خلدون في موضع آخر ما مفاده أن أبي زيان بن عثمان قد بلغه وهو في موضعه من الحصار تحالف أبي عصيدة الحفصي مع يوسف بن يعقوب وأنه قدم إليه أساطيله ليكونوا له عوناً لإخضاع المناطق الساحلية من المغرب الأوسط التي كانت تحت حكم بني عبد الواد فأفسه هذا الموقف الذي كان مدعاة لإسقاط الدعاء لهم من على المنابر، والقول الراجح ما أثبتناه في المتن. ينظر: نفس المصدر. ج7، ص 298.
- ³² - نفس المصدر. ج7، ص 121، 122.
- ³³ - بن خلدون، يحيى. بغية الرواد. المصدر السابق. ج1، ص 113، 114.
- ³⁴ - فاس: مدينة مغربية تقع بالشمال الاوسط، وكانت قديما مدينتان، الأولى وهي فاس أسست سنة 192هـ/ 808م والثانية عدوة القرويين أسست سنة 193هـ/ 809م في ولاية إدريس بن إدريس وهما في نهاية العمارة والصلاح ويفصل بينهما نهر كبير يأتي من عيون تسمى عيون صنهاجة، والمسافة بينها وبين سجلماسة قدرت بثلاثة عشرة مرحلة ومنها إلى تلمسان حوالي تسع مراحل. ينظر: الإدريسي، نزهة المشتاق. المصدر السابق. ج1، ص 242/ مؤلف مجهول. كتاب الاستبصار. المصدر السابق. ص 170.
- ³⁵ - تلمسان: مدينة بشمال غرب الجزائر، عاصمة ولاية حاليا وكانت تعرف في المصادر العربية الكلاسيكية بأنها: قاعدة بلاد المغرب الأوسط وقله وهي مدينة عظيمة قديمة بنيت في سفح جبل أكثر شجره اللوز، وهي دار مملكة زناتة وحوها قبائل كثيرة منهم، موقعها على الرصيف للداخل والخارج لا بد له من الاجتياز بها بينها وبين فاس مسافة تسعة مراحل وبينها وبين وجدة حوالي ثلاثة مراحل وبينها وبين سجلماسة مسافة اثنا وعشرون مرحلة. ينظر: مؤلف مجهول. كتاب الاستبصار. المصدر السابق. ص 176. / البكري. المسالك والممالك. المصدر السابق، ج2، ص 264.
- ³⁶ - الهوارية، بطيب. السوق في الدولة الزيانية. رسالة ماجستير في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران. السنة الجامعية: 2002 / 2003. ص 92.

³⁷ - DUFORCQ, C. E. (1966). *L'Espagne catalane et le Maghrib aux XIIIe et XIVe siècles: de la bataille de Las Navas de Tolosa (1212) à l'avènement du sultan mérinide Abou-l-Hasan (1331)* (Vol. 37). Presses univ. de France, Ed: 1966. P136, 138.